الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/495
10 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيّه نص إعلان طنجه، الذي اعتمده مؤتمر القارة الافريقية لوزراء الخدمة العامة المعقود في طنجة (المغرب) يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) أحمد سنوسي
السفير والممثل الدائم

121094 121094 94-39361

المرفق

إعلان طنجة

بناء على دعوة من المملكة المغربية، عقد الوزراء الافريقيون للخدمة العامة في طنجة، يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، مؤتمرا للقارة الافريقية اشتركت في تنظيمه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مع المركز الافريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الإنمائية.

وبعد إعمال الفكر في الموضوع العام للتعاون فيما بين البلدان الافريقية في مجال الخدمة العامة والإصلاح الإداري، وبعد تعداد ودراسة مجموع المسائل التي يثيرها، في افريقيا، سير العمل في دوائر الخدمة العامة وإدارة الموارد البشرية والبيئة العامة للإدارة،

يرى المؤتمر أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي حدثت في السنوات الأخيرة تضع الإدارات العامة لافريقيا أمام مسؤوليات جديدة؛ فهذه الإدارات ليست مدعوة فقط الى متابعة أعمالها في مجال النمو الاقتصادي وتطوير تجهيزات الهياكل الأساسية، بل يتعين عليها كذلك أن تضطلع بمهام أخرى لا تقل عن ذلك أهمية، أي: كفالة التنمية الاجتماعية، ومكافحة أوجه التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي، وتهيئة الظروف المؤاتية لازدهار القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وتحديث البنى الإدارية، مع السعي الى الاستجابة لمقتضيين هما: تأمين خدمة عامة مقربة للمواطنين، وأداء الخدمات جيدا.

وفي سبيل ذلك، يرى المؤتمر أن كل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة يجب أن تقوم على أساس إداري كفؤة وفعالة ومسؤولة.

وهو يعتبر أن الاستثمار في الموارد البشرية يشكل القاعدة الأساسية لنمو الأمم، وعاملا رئيسيا للانتفاع بالتقدم والرفاه.

وقد لاحظ المؤتمر أن سياسات التنمية المتبعة الى الآن لم تحقق أهدافها كلها، لأنها لم تربط ربطا كافيا بين تنفيذ برامج التنمية وتعبئة الموارد البشرية اللازمة. ولذلك فهو يولي أهمية خاصة لمراعاة العامل البشري في كل سياسة إنمائية.

وفي هذا الإطار، تتوقف الإصلاحات الإدارية - وبالتالي رفع مستوى أداء القطاع العام - على تمكن الدول الافريقية من تثمين رأس المال البشري الكامن في إداراتها، وعلى تعبئة الوسائل اللازمة لهذا الغرض.

ويرى المؤتمر أن المبادرات التي اتخذت، هنا أو هناك، في إطار سياسات التكيف الهيكلي، وكانت تستهدف خفض تكلفة وحجم الخدمات العامة وتقليل عدد العاملين في الخدمة العامة، لم تكن منبثقة دوما عن سياسة مصممة ومحددة من منظور بعيد المدى.

ولذلك يرى المؤتمر أن بالإمكان، من الآن فصاعدا، تجاوز المقتضيات والاحتياجات التي أبرزتها سياسات التكيف الهيكلي، والشروع في سياسات حقيقية في مجال الخدمة العامة، بدلا من الاستمرار في معالجة الأزمات كلا على حدة.

فمناط الأمر هو التشجيع على قيام ظروف خدمة عامة تتسم بالقوة والفعالية وتكون بمستوى التحديات التي تطرحها عليها التنمية الاقتصادية الوطنية والظروف الخاصة للاقتصاد العالمي.

ولن تقوم إلا على هذا الأساس عناصر بيئة مؤاتية لنشوء إدارة تخدم التنمية، ولإقامة علاقات تكامل وتضافر بين القطاع العام والقطاع الخاص في دولنا.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات المختلفة، يرى المؤتمر أنه لا بد من توعية المجتمع الدولي الى الصعوبات التي تواجهها البلدان الافريقية والى الاحتياجات التي يشعر بها، وذلك بغرض تعزيز المساعدة التي تقدم من أجل تطوير الإدارة وتحديثها.

ويرى المؤتمر أن لقاء وزراء الخدمة العامة الافريقيين يساهم الى حد بعيد في تحقيق هذه الأهداف. وهو، لذلك، يقرر إضفاء طابع المؤسسة على هذا المؤتمر، الذي سيعقد كل ثلاث سنوات.

ويقرر المؤتمر كذلك ما يلي:

(أ) إعلان يوم ٢٣ حزيران/يونيه من كل عام يوما افريقيا للإدارة والخدمة العامة؛

(ب) إنشاء جائزة باسم "جائزة تعزيز الخدمة العامة" تُمنح لمؤلَّف علمي يتناول الإدارة الافريقية.

إن المؤتمر،

إذ يضع في اعتباره أن صعوبات الإدارات الافريقية ليست صعوبات خاصة بهذه القارة دون سواها، وأن الإدارات، في كل مكان آخر، تواجه صعوبات إدارة التنمية،

وإذ يرى أن الخبرات المكتسبة في هذا المجال في بعض البلدان هي خبرات جديرة بأن تـُعرف، بل بأن تـُتبادل،

وإذ يرى، أخيرا، أن هناك مجالا لتحديد استراتيجية دولية بشأن دور الإدارات العامة في التنمية،

يقترح تنظيم مؤتمر عالمي معني بالإدارة والتنمية. وفي سبيل ذلك، يكلف المؤتمر رئيسه بأن يقوم لدى الأمين العام للأمم المتحدة، فضلا عن مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بالمساعي اللازمة لعقد المؤتمر المذكور.

وأخيرا، يطلب المؤتمر الى رئيسه أن يـُبقي أعضاءه مطـّلعين على ما يتخذ من اجراءات في سياق هذا الإعلان.

- - - - -